

أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل: 1970-2017.

**The effect of economic growth on poverty in Arabic countries : using panel data
for the period 1970-2017**

1- عياد هيشام

أستاذ باحث، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

a_hichem210@hotmail.fr

تاريخ القبول: 29/05/2018

تاريخ الاستلام: 27/11/2017

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر باستعمال عينة من 21 دولة عربية للفترة الممتدة بين 1970-2017، اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على النموذج المقترح من طرف *Meng* سنة 2005 الذي سمح لنا بإضافة كل من مؤشر اللامساواة، معدل التضخم، مؤشر الاستثمار ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، حيث قمنا بطرح معامل جديد للامساواة وهو مؤشر ثايل عوضا عن مؤشر جيني الذي يعرف نقصا كبيرا، وقد دلت النتائج على عدم وجود تأثير معنوي من معدل النمو الاقتصادي باتجاه معدل الفقر في فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، معدل الفقر، بيانات البانل.

Abstract: The purpose of this study is testing the effect of economic growth on poverty rates by using data of 21 Arabic countries over the period 1970-2017, this study approved on Meng 2005 model by the addition of other variables as inequality index, inflation rate, investment index and the school enrollment rate, the aims at contributing to the literature by utilizing the recently developed Thail index instead of traditional Gini coefficient because of its advantages, the empirical results show that there is no effect from economic growth to poverty rates.

Keywords: Economic growth, Poverty rates, Panel data.

1. مقدمة: قال نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب إفريقيا بمناسبة اجتماع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى: "الفقر الواسع النطاق، وانعدام المساواة بشكل فاحش من أسوأ نكبات هذا الزمن حتى إنه ينبغي اعتبارهما من المساوئ الاجتماعية جنباً إلى جنب مع العبودية والفصل العنصري".

يعد موضوع الفقر من أكثر المواضيع التي أسالت الحبر الكثير في مختلف الدراسات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتاريخية، هذا نظراً لتعدد أبعاد الفقر، حيث يقول **Galbraith** سنة 1985: "يتعدد الفقراء وتعدد التصورات وتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس" (Galbraith, 1985)، ويعتبر تعريف منظمة الأمم المتحدة لسنة 2010 من أكثر التعاريف دقة وشمولاً لظاهرة الفقر حيث تعرفه على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، المقدرات، الخيارات، الأمن، القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية" (الأمم المتحدة، 2010).

من خلال تصريح لـ **Rodrick** في كتابه لسنة 2008، أكد على أنه عبر الفترات التاريخية والظروف السابقة ولا أداة تمكنت من تحسين ظروف السكان كما فعل النمو الاقتصادي: "تاريخياً ولا أداة استطاعت أكثر من النمو الاقتصادي في تمكين المجتمعات من تحسين فرص الحياة لسكانها بمن فيهم أولئك في الفئات السفلى (Rodrick, 2008)، هذا الأخير كان له الدور الأساسي والفعال في تقليص معدلات الفقر في العالم، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات على غرار دراسة **Adams 2004** ودراسة كلا من **Ravallion** و **Chen** سنة 1996، حيث أن كلا الدراستين حددت مرونة الفقر للنمو الاقتصادي من بين القيمتين -2.5 و -3.0، أي أن أي ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بـ 10% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة ما بين 25 و 30% (Adams, 2004, Ravallion and Chen, 1996).

مشكلة الدراسة: من خلال كل ما سبق تتضح لنا جلياً إشكالية الدراسة التي نصوغها في التساؤل التالي:

هل النمو الاقتصادي يؤدي دوره كاملاً في تقليص معدلات الفقر في الوطن العربي خلال الفترة 1970-2017؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

النمو الاقتصادي في الوطن العربي من أهم الأدوات التي عملت على تحسين ظروف السكان في الدول العربية خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان مدى تأثير وقوة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في الوطن العربي على معدل الفقر، وسنعمد من خلال الدراسة على عينة من 21 دولة عربية باستعمال منهجية بيانات العينات المقطعية (البانل) للفترة الممتدة بين 1970-2017 باستعمال برنامج **Stata 15**.

2. العلاقة النظرية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي:

ننطلق في تحليلنا للعلاقة بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي من تساؤلين أساسيين هما:

➤ ما هي العلاقة بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي.

➤ لماذا يتعين أن يتحسن معدل الفقر جراء أي تحسين في معدل النمو الاقتصادي.

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) من تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%، وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات، واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة

المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لانتشار نمو الاقتصاد، حيث كان التفاوت الكبير في الدخل، وعدم العدالة في توزيع الثروة السبب في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو (يشكلون أغلبية 55%) والصينيين (يشكلون الأقلية 25%) في مايو سنة 1969 (مُجد شريف، 2016).

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابيا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من غذاء، علاج، تعليم وأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقرا في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دفعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أحسن ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3% أو أكثر، وهي أغلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية.

وتعتبر نظرية انسياب الموارد إلى الأسفل المقدمة من طرف **Todaru** سنة 1997 من أهم النظريات التي أكدت على أنه لثمار النمو الاقتصادي الأثر الكبير في تقليص معدلات الفقر في دول العالم الثالث، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي المتزايدة والمستدامة ستسمح عاجلاً أو آجلاً بوصول ثمارها إلى الطبقات السفلى من المجتمع، يؤدي النمو الاقتصادي إلى تخفيض الفقر من خلال ثلاثة إجراءات أساسية، فهو يزيد من الطلب على ما يقوم الفقراء بإنتاجه، كما يزيد الطلب على موارد الإنتاج المتوافرة من الفقراء أي العمالة غير الماهرة ومن جهة أخرى يؤدي لتمكين الحكومة من إنفاق المزيد على الأشياء التي يستهلكها الفقراء (الصحة والتعليم مثلاً) (تودارو، 1997).

وقد أكدت دراسة كل من **Kraay و Dollar** سنة 2001 أن النمو الاقتصادي يساعد على تقليص معدل الفقر فقط إذا ساهم في زيادة نصيب كل فرد من المجتمع بنفس النسبة، إشارة هنا إلى الدور الكبير الذي تمثله اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل في المجتمعات خاصة دول العالم الثالث، حيث أن معدل اللامساواة المرتفع يعمل كعائق لوصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى من المجتمع (أفقر من 10% من المجتمع)، وقد أكدت دراسة **Bourgniuon** سنة 2003 هذه النتائج والعديد من الدراسات الأخرى (Bourgniuon, 2003).

لكن من جهة أخرى، هناك بعض الدراسات والآراء التي توصلت إلى أن النمو الاقتصادي يفقد أحياناً دوره في تقليص معدلات الفقر، على سبيل المثال تقرير الأمم المتحدة لسنة 1997، دراسة **Sen و Dreze** سنة 1990 وكذا دراسة **Squires** سنة 1993، هذه الأخيرة أكدت على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي بإنفاق حكومي بنفس زيادة نصيب الفرد الغني من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه في حالة الدول النامية ذات مؤشر مرتفع للامساواة (معامل جيني أكبر من 0.35) سوف تنساب فوائد النمو الاقتصادي إلى الأعلى وتزيد من الهوة بين الأغنياء والفقراء (Squires, 1996).

3. المنهجية المستعملة:

1.3 تعريف معطيات البانل: تعرف قاعدة بيانات البانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كلا من العينات والسلاسل الزمنية، فالعينات تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترتين زمنيتين واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، فالمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع ... ألخ المرصود عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة (جبوري، 2013).

ومما يميز معطيات البانل ما يلي:

➤ التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أكبر.
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة **Omitted variables** الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود إلى تقديرات متحيزة **Baised estimates** في انحدارات المفردة.
- تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في عين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

2.3 اختبار Hsiao 1986: قبل تقدير النموذج وفق منهجية بانل لابد أولا من التحقق من تجانس البيانات قيد الدراسة وذلك من خلال اختبار Hsiao المقدم سنة 1986 من خلال 3 مراحل لدراسة 3 نماذج مختلفة بغرض اختيار الأمثل بينها وذلك وفق المنهجية التالية (Bourbounais, 2009):

1.2.3 نموذج التجانس الكلي: أول خطوة هي اختبار فرضية التجانس العام على أساس تطابق الثوابت α_i وتماثل شعاع المعاملات β_i بحيث تكتب الفرضية على النحو التالي:

$$H_{01} : \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta$$

وذلك من خلال استعمال إحصائية فيشر F بدرجة حرية $(N-1)(K+1)$ وفق الصياغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCRc1 - SCR1)/(N-1)(K+1)}{SCR1 / NT - N(K+1)}$$

حيث: SCR1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج SCRc1 ويمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد الذي يكتب على النحو التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

وفي حالة قبول الفرضية H_{01} للتجانس الكلي يكون النموذج الأمثل للتقدير هو نموذج التجانس الكلي أعلاه، أما في حالة رفض الفرضية فننتقل إلى المرحلة الثانية.

2.2.3 اختبار تجانس المعلمات β_i : في هذه المرحلة نقوم باختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات ل K مركبة للأشعة β_i ، وفق الفرضية التالية:

$$H_{02} : \beta_i = \beta$$

وتتحول إحصائية فيشر F_2 تتبع التوزيع مع $K(N-1)$ وعند درجة حرية $(NT-N)(K+1)$ وفق الصياغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCRc2 - SCR1)/(N-1)K}{SCR1 / NT - N(K+1)}$$

حيث SCRc2 هو مجموع البواقي للنموذج المقيد التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

في حالة رفض الفرضية H_{02} يتم رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

3.2.3 اختبار تجانس الثوابت α_i : الخطوة الثالثة تقوم على أساس اختبار مساواة الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركة β_i لكل المفردات وفق الفرضية التالية:

$$H_{03} : \alpha_i = \alpha$$

في حين إحصائية فيشر F_3 فهي تتبع توزيع فيشر مع $(N-1)$ وعند درجة حرية ممثلة في $N(T-1)-K$ وفق الصياغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCRe1 - SCRe1)/(N-1)}{SCRe2/N(T-1)-K}$$

ففي حالة رفض الفرضية H_{03} نحصل على نموذج البائل مع التأثيرات الفردية، ويمثل وفق الصياغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

3.3 اختبار Haussman 1978: يقوم مبدأ هذا الاختبار على الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفق فرضية العدم التي تقول أن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة بينما الفرضية البديلة تقول بأن مقدرة التأثيرات الثابتة هي الأكثر اتساقا وكفاءة، وفق الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : E(\alpha_i / X_i) = 0$$

$$H_0 : E(\alpha_i / X_i) \neq 0$$

4. البيانات ونموذج الدراسة :

1.4 النموذج المستعمل: نستعمل من خلال هذه الورقة البحثية النموذج المقترح من طرف Meng سنة 2005 ويكتب النموذج على النحو التالي:

$$POV_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \alpha_4 FDI_{it} + \alpha_5 SCH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

POV_{it} : معدل الفقر للدولة i في الفترة t .

GRW_{it} : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t .

INQ_{it} : مؤشر اللامساواة مقاس بمؤشر ثايل للدولة i في الفترة t .

INF_{it} : معدل التضخم للدولة i في الفترة t .

FDI_{it} : نسبة الاستثمار من GDP للدولة i في الفترة t .

SCH_{it} : نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للدولة i في الفترة t .

2.4 البيانات والمعطيات: نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة الممتدة بين 1970-2017 لعينة من 21 دولة عربية، وفي ما يلي توصيف وإيضاح موجز للمتغيرات قيد الدراسة:

➤ معدل الفقر: نفس الشكل المطروح بالنسبة لمؤشر اللامساواة نجده في معدل الفقر خاصة في الدول النامية، حيث نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العينة، حيث لم تبدأ الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة Deininger و Squire سنة 1996 وكذا دراسة Lundberg و Squire سنة 1999، لكن هذا المؤشر تم اتقاده واستبداله بمتوسط الاستهلاك الفردي من خلال دراستي Woolard و Leibberandr سنة 1990 ودراسة Ravallion

لسنة 1995، بالتالي سننعمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quarty 2005، Odhiambo and Nicholas 2009، Dhryfi 2013 و Ayad 2016, 2017،

وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

➤ النمو الاقتصادي: أظهر العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلاً للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل الفقر واللامساواة، لهذا سننعمد عليه للتعبير عن النمو الاقتصادي.

➤ مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما

يعاب عليه هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس لفترات

زمنية معتبرة للعديد من دول العالم.

➤ مؤشر التضخم: ونستعمل من خلال دراستنا مؤشر الأسعار العام المتوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

➤ معدل الاستثمار الأجنبي: ونستعمل من خلال هذه الدراسة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

➤ معدل الالتحاق بالتعليم: ونستعمل معدل التحاق الأطفال في سن التعلم بالمدارس الابتدائية، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

5. تحليل النتائج:

1.5 مصفوفة الارتباطات:

قبل البدء في الدراسة القياسية نعرض أولاً على مصفوفة الارتباطات لأخذ فكرة مسبقة على اتجاه وقوة العلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1: مصفوفة الارتباطات

	POV	GRW	INQ	1 INF	FDI	SCH
POV	1					
GRW	0.262	1				
INQ	-0.453	-0.219	1			
INF	0.194	-0.017	-0.438	1		
FDI	0.170	0.140	-0.067	-0.028	1	
SCH	-0.198	-0.145	0.326	-0.175	0.290	1

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العلاقات متوسطة إلى ضعيفة ومتباينة بين الطردية والعكسية، حيث نلاحظ العلاقة المتوسطة القوة بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة بعلاقة عكسية، كما نلاحظ العلاقة الطردية الضعيفة إلى حد ما بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، وكذا العلاقة المتوسطة القوة بين معدل التضخم ومؤشر اللامساواة بعلاقة عكسية، في حين جل العلاقات الأخرى تتراوح بين 6.7% و 32.6% بالقيمة المطلقة.

2.5 تقدير النموذج: لكن قبل ذلك لابد أولاً من تطبيق اختبار التجانس ل Hsiao 1986 لأجل الاختيار بين نموذج التجانس الكلي، نموذج لا تجانس الكلي ونموذج التأثيرات الفردية، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 2: اختبار Hsiao للتجانس:

الاختبار	الإحصائية المحسوبة	الإحصائية الجدولية	القرار
النموذج المتجانس	9.20	1.08	مرفوض
النموذج اللامتجانس	7.15	1.05	مرفوض
التأثيرات الفردية	0.52	1.05	مقبول

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP15.

من خلال الجدول 2 فإن النموذج الأمثل لدراستنا هو نموذج التأثيرات الفردية، كمرحلة ثانية لابد من الاختيار بين كل من نموذج التأثيرات الفردية الثابتة أو نموذج التأثيرات الفردية العشوائية استنادا لاختبار Hausman 1978 والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Hausman:

الاختبار	قيمة (5) Chai2	الاحتمال
الإحصائية	10.38	0.0650

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP15.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن النموذج الأمثل للدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية العشوائية حيث نلاحظ أن اختبار كاي تربيع أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية. بعد اختيار نموذج التأثيرات الفردية العشوائية نقوم بتقدير النموذج النهائي والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Hausman:

المتغيرات	الإحصائية	إحصائية ستودنت	الاحتمال
النمو الاقتصادي	0.127	1.90	0.591
اللامساواة	0.258	1.00	0.317
التضخم	-0.101	-1.08	0.281
الاستثمار	0.084	0.51	0.607
التعليم	0.115	2.69	0.007
الثابت	36.23	2.74	0.006
معامل التحديد	0.133	/	/
مؤشر فيشر	4.537	0.000	/

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP15.

أول ما نلاحظه من الجدول أعلاه هو القدرة التفسيرية الضعيفة للنموذج المقدر، حيث مجموع المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى 13.3% من تغيرات المتغير التابع (معدل الفقر)، بالرغم من قبول النموذج من الناحية القياسية الإحصائية نظرا لكون قيمة مؤشر فيشر ($F=4.537$) عن القيمة الجدولية باحتمال مساو للصفر عند مستوى احتمال 5%.

من خلال الجدول دائما المعامل الوحيد الذي له تأثير على معدل الفقر من بين المتغيرات قيد الدراسة في الوطن العربي هو مؤشر الالتحاق بالتعليم، حيث أن أي تغير في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ب 10% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر ب 11.5% في حين كل المتغيرات الأخرى لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 5% حيث تعدت احتمالية إحصائية ستودنت لكل المقدرات 0.05، لكن ما يهمنا هنا هو مقدار النمو الاقتصادي الذي كان غير معنويا عند مستوى احتمال 5% لكن ذو دلالة معنوية عند احتمال 10%، مع ضرورة التلميح للعلاقة الطردية مع معدل الفقر، من هنا نستنتج أن معدل النمو

الاقتصادي في الوطن العربي لا يلعب دوره كاملا في تقليص معدلات الفقر، بالتالي نرفض الفرضية الموضوعة في بداية البحث ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن معدل النمو الاقتصادي في الوطن العربي لا يساعد على تقليص معدلات الفقر خلال الفترة 1970-2017 في الوطن العربي.

6. خاتمة:

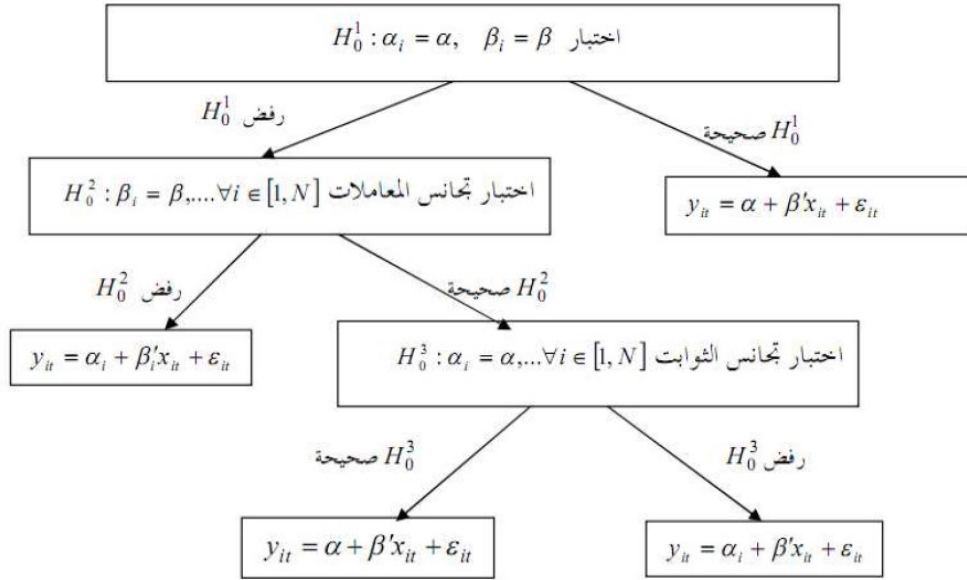
قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بمحاولة لدراسة أثر النمو الاقتصادي في الوطن العربي على معدل الفقر، وذلك من خلال استعمال عينة من 21 دولة عربية (باستثناء فلسطين لغياب المعطيات) خلال الفترة 1970-2017، وقد بينت النتائج عدم وجود أثر معنوي عند درجة احتمال 5% للنمو الاقتصادي على معدل الفقر، وقمنا برفض الفرضية المقدمة مسبقا في البحث وقلنا بعدم تأدية النمو الاقتصادي في الوطن العربي لدوره الكامل في تقليص معدلات الفقر وتحقيق الرفاهية للطبقات السفلى من المجتمع، وهذا ما يوافق دراسة دريز وسين 1990 حيث أكد الباحثان على أن النمو الاقتصادي لا يكفل الرفاه في العديد من الإجراءات المالية، وكذلك نجد في نفس السياق دراستي سكويرز 1993 وتودارو 1997 التي أكدت كلاهما على ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي من أجل ضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى وفق فرضية انسياب الفوائد إلى الأسفل، وأكد تودارو أن عمليات النمو تناسب عادة إلى الطبقات الوسطى وخاصة الطبقة الغنية.

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر القنوات والوسائل المساعدة على تقليص معدلات الفقر حسب العديد من الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسات دولار وكراي، لكن هذا النمو هذا النمو مع ضرورة استمراريته لا بد أن يرافقه إنفاق حكومي جد معتبر وموجه للطبقات السفلى من خلال تدعيمات وإعانات ومشاريع تنموية، إضافة إلى ضرورة تحقيق تقليص معنوي ومستمر في مؤشر اللامساواة، هذه الأخيرة كفيلة لوحدها بتقليص الهوة بين الثروة النسبية للأغنياء والفقراء وضمان التوازن، في هذه الحالة يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي أن تؤدي دورها كاملا في تقليص معدلات الفقر وضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي للطبقات السفلى من المجتمع بنسبة تقارب تلك لدى الطبقات الوسطى والعليا.

6. قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 05، سبتمبر 2010، ص: 06.
- تودارو، إم. بي. (1997) التنمية الاقتصادية. ريدينج، ماستشوستس: أديسون-ويسلي، ص: 25.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012/2013، ص: 326.
- Galbraith, Dans les riches en les rour vis, edition du Seuil, Paris, 1985, p: 230.
- Rodrick. D, (2008), one economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth. Princeton University Press, p: 48.
- Adams, R. H. (2004). Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty, World Development 32(12), p: 1989-2014.
- Ravallion, Martin, and Shaohua Chen (1996), What can new survey data tell us about recent changes in distribution and poverty?. World Bank Policy Research Working Paper 1694 .
- Regis Bourbonnais, 2009, Econometrie, 7ème édition, Donod, Paris.
- Lundberg, M. and L. Squire. 1999. Growth and Inequality: Extracting the Lessons for Policymakers. Unpublished paper, the World Bank.

الشكل رقم 1: اختبار Hsiao



Source: Hsiao. C, (1986), Analysis of Panel Data, Econometric Society Monographs N° 11 Cambridge University Press, p: 50.